OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

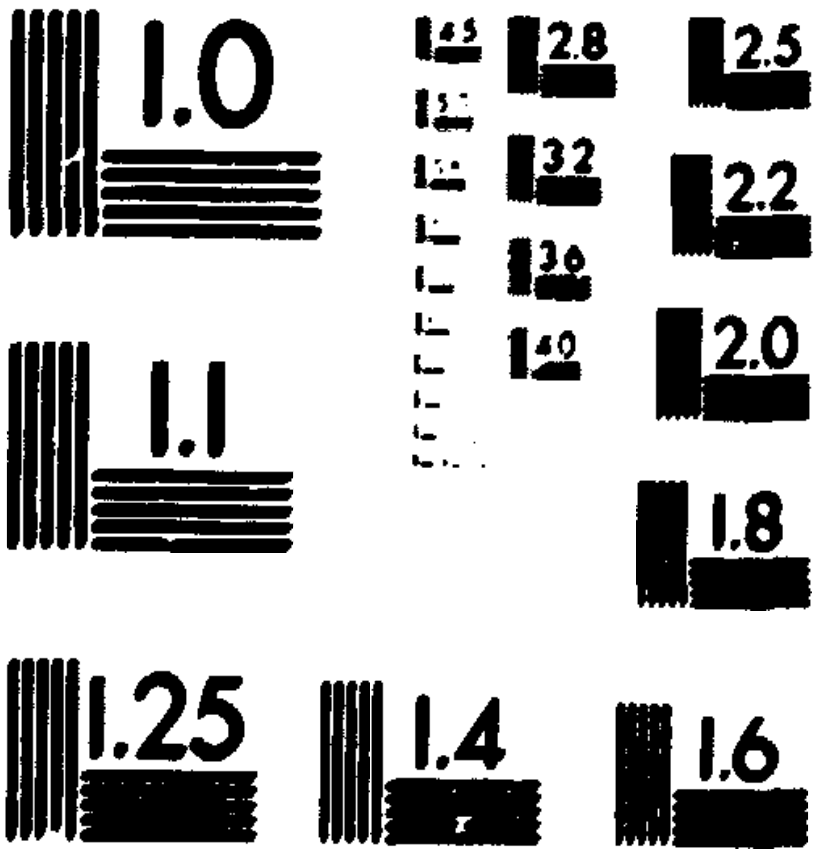

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No. 2)

11915-A

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

دورة المشاورات الأولى

بشأن التمويل الصناعي

مدريد ، اسبانيا

١٨ - ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢

التقرير

011915
REPORT. (CONSULTATION ON INDUSTRIAL FINANCING).
UNIDO-ID/293, UNIDO-ID/293/CORR.1, UNIDO-ID/WG.377/5, UNIDO-ID/WG.377/5/CORR.1

2/

Distr.
LIMITED
ID/293
(ID/WG.377/5)
ARABIC
Original: ENGLISH

Distr.
LIMITED
ID/293/Corr.1
(ID/WG.377/5/Corr.1)
7 January 1983
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية

المشاورة الأولى حول التمويل الصناعي

مدريد ، اسبانيا ، ٢٨ - ٢٢ تشرين الأول/
أكتوبر ١٩٨٢

تقرير

تصويب

الصفحة ٣ ، بلجيكا

يضاف مايلي بعد السطر الأخير :

هنري نيومان ، رئيس الشركة الوطنية للاستثمار

Henri Neuman, Président, Société nationale d'investissement, 63
. rue Montoyer, 1040 Bruxelles

V.83-50134

تصدير

أوصى المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المعقود بليما ، بيرو في آذار/مارس ١٩٧٥ ، أن تتضمن أنشطة اليونيدو نظاما للمشاورات المستمرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بهدف رفع حصة البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي عن طريق تعاون دولي متزايد (١).

وقررت الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية السابعة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، بموجب قرارها ٣٣٦٢ (د إ - ٧) نظام المشاورات ، حسبما ورد في خطة عمل ليما ، على المستويات الدولية ، والاقليمية ، والأقاليمية والقطاعية (٢) وينبغي أن تكون اليونيدو بمثابة محفل ، للمفاوضات على الاتفاقات ، في مجال الصناعة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبين البلدان النامية نفسها وذلك بناء على طلب البلدان المعنية .

وقد انعقدت ، ست عشرة مشاورة منذ عام ١٩٧٧ ، تغطي ، السلع الانتاجية ، والآلات الزراعية ، والحديد والصلب والأسمدة ، والبتروكيمائيات ، والمستحضرات الصيدلية ، والجلود والمنتجات الجلدية ، والزيوت والشحوم النباتية وصناعات تجهيز الأغذية .

وفي آيار/مايو ١٩٨٠ أنشأ المجلس نظام المشاورات على اساس دائم، وفي آيار/مايو ١٩٨٢ اعتمد النظام الداخلي (٣) الذي ينبغي أن يعمل نظام المشاورات على أساسه بما في ذلك مبادئه وأهدافه وخصائصه - وهي :

ونظام المشاورات هو الأداة التي تستعين بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للعمل بمثابة محفل للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لاجراء اتصالاتها ومشاوراتها الموجهة نحو تصنيع البلدان النامية (٤).

ويسمح نظام المشاورات أيضا ، بالمفاوضات بين الأطراف المعنية ، بناء على طلبها ، في نفس وقت المشاورات أو بعدها (٥) .

ينبغي أن يتضمن وفد كل دولة عضو رسميين حكوميين وكذلك ممثلي الصناعة ، والعمال ، ومجموعات المستهلكين وآخرين حسبما تراه حكومة تلك الدولة ملائما (٦).

---

(١) تقرير المؤتمر العام الثاني لليونيدو (ID/Conf. 3/31)الفصل ٤ ، اعلان ليما وخطة العمل بشأن التنمية الصناعية والتعاون ، فقرة ٦٦ .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية السابعة ، الملحق رقم ١ - فقرة ٣ .

(٣) نظام المشاورات (PI/84) .

(٤) نفس المصدر فقرة ١ .

(٥) نفس المصدر فقرة ٣ .

(٦) نفس المصدر فقرة ٢٣ .

ينبغي أن يقدم اجتماع كل مشاورة تقريرا ، يتضمن النتائج والتوصيات التي ووفق عليها بتوافق الآراء وأيضا وجهات النظر الأخرى التي أعرب عنها خلال النقاش(٧).

وقرر المجلس في دورته الخامسة عشرة ، المعقودة في ١٩٨١(٨)، أن تنعقد المشاورة الأولى بشأن التمويل الصناعي في فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

---

(٧) نفس المصدر فقرة ٤٦ .

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة / الدورة السادسة والثلاثين ملحق رقم ١٦ (A/36/16) فقرة ١٧١ .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٤
الاستنتاجات	٢ - ١٩	٤
الفصل		
أولا - تنظيم المشاورات	٢٠ - ٣٨	٩
ثانيا - تقرير الجلسات العامة	٣٩ - ٧٩	١٢
ثالثا - تقرير الفريق العامل بشأن القضية ٢ : كيف والى أي مدى تستطيع الآليات والمؤسسات القائمة تقديم تمويل صناعي اضافي للبلدان النامية	٨٠ - ٩٩	٢٢
مرفقات		
الأول - قائمة بأسماء المشتركين		٢٦
الثاني - قائمة الوثائق		٤٣

مقدمة

المشاورة الأولى

١ - انعقدت المشاورة الأولى بمدريد - أسبانيا ، في الفترة من ١٨ الى ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٢ ، وقد حضرها ١٨٠ مشتركا من ٦٥ بلدا ، و ١٦ منظمة دولية (انظر المرفق ١) .

الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها

القضية رقم ١ : هل هناك فجوة كميّة ونوعية في تدفقات التمويل الخارجي للاستثمار الصناعي في البلدان النامية ؟

الاستنتاجات

٢ - على الرغم من التسليم بوجود فجوة بين الأموال المتاحة والأموال المطلوبة للتمويل الصناعي في البلدان النامية ، فهناك عدم تيقن حول تقديرات العجز من حيث الكمّ الناجمة عن صعوبة تقدير الأهمية النسبية لوجود الأموال ولوجود المشاريع القابلة للتمويل ، ومدى تأثير شروط وأحكام التمويل على قابلية المشروع للحياة والتي ينبغي على ضوئها اجراء تحليل وتوثيق أفضل لمشاكل تمويل تصنيع البلدان النامية .

٣ - وبالرغم من ذلك ، فمن المسلم به أن هناك مشكلة خطيرة بالنسبة للتمويل الخارجي لتصنيع البلدان النامية ،من المتوقع أن تتفاقم اذا استمرت الظروف الراهنة المؤثرة على التمويل .

التوصية

٤ - نظرا للاستنتاجات المشار اليها أعلاه ، ينبغي أن تستمر اليونيدو ، بالتعاون مع المؤسسات المعنية ، في تحليل مشكلة تمويل الصناعة في البلدان النامية ، وينبغي أن تحلل ، بصفة خاصة ، الأسباب الأساسية والآليات الراهنة والممارسات المستخدمة التي تجعل من العسير على البلدان النامية ، الحصول على التمويل ، الأمر الذي يضعف من قابلية مشاريعها للحياة ، وأن تعمم على الدول الأعضاء نتائج هذا التحليل استعدادا للاجتماعات اللاحقة ذات الصلة بالموضوع.

القضية رقم ٢ : كيف والى أي مدى تستطيع الآليات والمؤسسات القائمة تقديم تمويل صناعي اضافي للبلدان النامية ؟

الاستنتاجات

٥ - هناك نقص حاد في المعلومات المتعلقة بفرص واحتياجات الاستثمار الصناعي في البلدان النامية يتمثل في عدم وجود اتصال بين مؤسسات تمويل التنمية ، والمصارف والمستثمرين المحتملين

الآخرين والجهات راعية المشروع ومؤسسات تنفيذ المشاريع القادرة على الاشتراك في المشـــــروع• ونتيجة لهذا النقص تضاربصورة أكبرمؤســـات تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلـــــدان النامية والصناعية على السواء •

٦ - وتواجه مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف ، بما في ذلك المصارف الاقليمية ، الـــتي تشكل حاليا المصدر الرئيسي للتمويل الصناعي في البلدان النامية ، مصاعب كبيرة لزيادة قروضها بما في ذلك قروضها للصناعة ونظرا للقيود المفروضة على زيادة اقتراضها ، يبدو أن السبيل الهـــام لزيادة التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف يكمن في تمويل مشترك بصورة أكبر ، مع المصارف التجارية والوكالات الوطنية لتقديم اعتمادات الضمان للصادرات والمؤسسات الأخرى القادرة على التمويـــل المشترك وعلى تشجيع ودعم وتحسين المشاريع ذات القابلية للحياة • وقد يساعد ذلك بدوره النظام المصرفي التجاري في زيادة اقراضه •

٧ - يمكن أن يتدم الاستثمار المباشر بواسطة المؤسسات الأجنبية امكانية لزيادة التمويـــل • بيد أن ذلك يتوقف على التفاهم المتبادل والاتفاق بين المستثمرين الأجانب والبلد المتلقي علـــى شروط الاستثمار الجذابة لكلا الطرفين أيضا •

٨ - ومن المسلم به ، انه نظرا للوضع الاقتصادي المتدهور ، قد تحرم المشاريع القابلـــــة للحياة في حد ذاتها بالكامل من التمويل . لأنها تتواجد في بلدان تعاني مشاكل خطيرة في ميزان المدفوعات وفي مثل هذه الحالات يكون تقييم مخاطر البلد متعارضا مع مخاطر المشروع •

٩ - كان موضوع ضمان الاستثمار أو مشاريع التأمين قيد البحث منذ مدة طويلة وبصورة رئيسيـــة للمشاريع الكبيرة • وهناك حاجة ماسة لمثل هذه الحماية لتشجيع التعاون والمشاركة بين مؤسسات تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الصناعية والنامية ، ذلك أن بعض أنظمة الضمانات سوف تمكن المؤسسات المتعددة الأطراف وكذلك مؤسسات تمويل التنمية المتخصصة من التوسع فـــي الممارسة الخلاقة بتوفير أسهم رأس المال أو قروض طويلة الأجل قابلة للتحويل الى اسهم ، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مؤسسات تمويل التنمية الوطنية •

١٠ - ان تصميم الصفقة المالية أو "التدبير المالي" مهم بنفس درجة التمويل نفسه ؛ ذلـــك انه يتطلب معرفة خاصة ومهارات لضمان ان مزج الشروط والأحكام (مثل سعر الفائدة الثابت) هـو الأكثر ملاءمة للمشروع المعين • وتحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الناميـــــة ، بصفة خاصة ، للمساعدة في هذا المضمار •

١١ ان تحديد المشروع الصناعي واعداده وتقييمه وتمويله وتنفيذه من العوامل الهامة فـــي دورة تطور البرنامج • وبنفس القدر من الأهمية تأتي نوعية الادارة • ولازال هناك نقص حاد فـــي كل مراحل تنمية المشروع ، الأمر الذي يجعل من العسير على البلدان النامية أن تقدم مقترحـــات استثمار ، جيدة الاعداد للتمويل • والمنهج المعياري الموحّد لاعداد المشاريع والذي يغطي الأسواق والموارد البشرية والجوانب التقنية والمالية والاقتصادية من شأنه تسهيل تقييم المشروع • وهنـاك افتقار الى الاشتراك المبكر بين الجهات راعية المشروع المحلية والأجنبية ، الأمر الذي يجعل مـــن العسير ترتيب الصفقة المالية في أقرب وقت ممكن • كما أن تنفيذ التخطيط غير الملائم والتأخـير الاداري يؤدي الى تجاوزات في التكلفة وعجز في سيولة المشروع وغالبا الى فشل المشروع • ويتطلب

الأمر وجود ادارة مشروع تغطي دورة تطور كل المشروع وتدريبا على العمل في كل جوانب مرحلة ما قبل الاستثمار ، ومرحلة الاستثمار وما بعد الاستثمار ٠

التوصيات

١٢ - ينبغي أن تقوم اليونيدو ، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة المعنية بالآتي :

(أ) تشجيع تدفق المعلومات عن فرص الاستثمار الصناعي بين مؤسسات التمويل أو مؤسسات تمويل التنمية ، ومؤسسات التمويل المتخصصة وأي مستمرين محتملين آخرين والجهات راعية المشاريع عن طريق وسائل مثل تنظيم اجتماعات دورية لترويج الاستثمار ، وتوفير المعلومات بصورة دورية عن مؤسسات التمويل المتخصصة القائمة أو غيرها من المؤسسات وتسهيلاتها وشروطها وتشجيع اقامة نقاط مركزية في البلدان النامية ربما في مؤسسات تمويل التنمية ؛

(ب) تحليل مفصّل ، يأخذ بعين الاعتبار أي عمل قامت به مؤسسات أخرى ، عن الزيادات الصافية الممكنة في تدفق الأموال للتمويل الصناعي التي قد تنشأ نتيجة لاستخدام أكبر للتمويل المختلط والمشاركة وتقترح على المؤسسات متعددة الأطراف والمؤسسات الاقليمية وغيرها ، الطرق التي يمكن أن تحسن بها وتزيد من مثل تلك الترتيبات التي من شأنها أن تزيد من أسهم رأس المال ٠ ورأس المال طويل الأجل للبلدان النامية ؛

(ج) تعزيز أنشطتها الراهنة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية لاسيما من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستخدمة في ذلك الوكالات المالية في تلك البلدان ، آخذه في الاعتبار ، بصورة خاصة ، مصالح البلدان النامية ؛

(د) تشجيع نشر المعلومات ، على كل الأطراف المعنية ، عن طبيعة ووجود آليات التأمين والضمان ، لتسهيل الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وتشجيع انشاء مثل هذه الآليات ، أو الاعداد لذلك ، أو توسيع القائم منها ، حيثما كان ملائما ، في مؤسسات تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وذلك بالتعاون مع وكالات أخرى ملائمة ، اذا لزم الأمر ؛

(هـ) تقديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية لتحديد احتياجاتها وحصولها على أسهم رأس المال وقروض التمويل بأفضل الشروط والاحكام ؛

(و) استكشاف سبل ووسائل للتغلب على مشكلة مخاطرة البلد أو تخفيضها ، للمشاريع الصناعية الفردية القابلة للحياة ، في حد ذاتها ، والتي يمكن أن تسهم في التقدم الاقتصادي ؛

(ز) مساعدة البلدان النامية في :

'١' تحسين نوعية دراسات الجدوى واعداد المشاريع الجيدة ذات الآثار الاقتصادية والمالية الملائمة وذلك عن طريق تقديم تقييم موضوعي للدراسات ؛

'٢' توحيد معياري لتحضير دراسات الجدوى لتيسير تقييمها ؛

'٣' ادخال ادارة مشروع متكاملة تغطي كل دورة تطور المشروع في داخل اطار برنامج التنمية الصناعية للبلد ؛

(ح) القيام بالتحضيرات ، في الحالة التي يقرر فيها مجلس التنمية الصناعية بأنه ينبغي اجراء مشاورة ثانية بشأن التمويل الصناعي •

القضية رقم ٣ : هل يمكن التغلب على الفجوة الصناعية المحتملة عن طريق تطوير مفاهيم مستحدثة تؤدي الى قبول آليات جديدة و/أو مؤسسات ؟

الاستنتاجات

١٣ - على الرغم من أن الاستنتاجات التالية تنطبق على كل البلدان النامية يسود الشعور ، بأن هناك حاجة عملية لمنح أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية أولوية في تنفيذ التوصيات •

١٤ - تستطيع مبالغ صغيرة نسبيا من الموارد المالية أن تكون كبيرة الفعّالية ، في توليد درجة كبيرة من الاستعمال للطاقات الصناعية القائمة ، في كثير من البلدان النامية ، يعتبر تمويل اصلاح وصيانة الآلات المستوردة مشكلة حادة ، بصورة خاصة ، تستلزم حلا سريعا ، كما يمكن أن تكون الاحتياجات من رأس المال العامل لواردات أخرى ، حادة أيضا •

١٥ - وهناك أهمية كبيرة لتحضير وتخطيط وتقييم وتنفيذ المشاريع والبرامج الصناعية ، ولاسيما التخطيط المالي •

١٦ - وتحظى التنمية المتواصلة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية بنفس القدر من الأهمية الكبيرة • ولتشجيع هذا الجانب من التنمية ينبغي تناول المسألة ، ليس فقط على المستوى المالي ولكن أيضا على المستوى التقني والمهارات المتصلة به ، مثل الهندسة والتسويق والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا المناسبة •

١٧ - ان الاستثمار في تكوين رأس المال البشري والهياكل المتعلقة بالصناعة هي شروط لابد منها لترويج التنمية الصناعية وينبغي أن يكون تمويل هذين المدخلين الرئيسيين في اطار الصفقة التمويلية ، بغية جذب التمويل القائم على الدعم كلما كان ممكنا • وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي بحث التمويل المخصص لهذين المدخلين ، كلّ على حده ، عند اجراء حساب العائد التجاري •

١٨ - هناك تدفق معلومات غير ملائم بين البلدان النامية والبلدان الصناعية في مجالات التمويل الصناعي ، مثل حجم القرض الصادر عن نمط من المقرضين المحتملين ونوعية القرض بالنسبة لسعر الفائدة واستحقاق الدين وترتيبات أسعار الصرف وغيرها من الشروط • وينبغي نشر معلومات عن رأس المال الذي يقبل المخاطرة لتمويل أسهم رأس المال ، وحجم رأس المال هذا والشروط المتعلقة به •

التوصيات

١٩ - ينبغي على اليونيدو أن تبذل كل ما في وسعها بالتعاون مع الوكالات التمويلية الملائمة ، كلما لزم الأمر ، للترويج لـ :

(أ) استخدام برنامج الاقراض على أساس قطاعي على نحو أوسع وبصورة أكثر براعة ، بما في ذلك تمويل الخدمات ذات الصلة وأعمال مرحلة ما قبل الاستثمار والاصلاح والصيانة ؛

(ب) اعتماد نظام داخلي مرن ، يجعل من الممكن التزود برأس المال الذي يقبل المخاطرة ، و/ أو يجعل من الممكن اقراض الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أساس قطاعي أوسع بتوجيه التمويل الخارجي عن طريق مؤسسات تمويل التنمية الوطنية والتسليم بأن نمو ومكانة هذه المؤسسات تتيح الفرصة لتخفيف الاحتياجات التقليدية مثل تحمل الضمانات الاضافية ورصد اجراءات التسديد والتسليم ، أيضا ، بأنه من طبيعة الصناعة الصغيرة أن تكون ضماناتها ، عادة ذات قيمة محدودة ؛

(ج) استحداث آليات جديدة لتعزيز الصلات بين التدريب وانشاء المنشئات الصناعية ، مثلا ، بربط تمويل مسؤولي التدريب وموظفي ادارة المنشئات الصناعية بتمويل المعدات وتكلفة الآلات ؛

(د) تقديم الدعم المالي وكذلك المساعدة التقنية لتعزيز الجهود المحلية للبلدان النامية لبناء هياكلها المرتبطة بالصناعة ؛

(هـ) اعتماد تقنيات تقييم برامج ومشاريع لفصل تكاليف الهياكل المرتبطة بالصناعة والتدريب عن حساب العائدات المالية ؛

(و) استخدام اعتمادات ما قبل الاستثمار ، وزيادتها لتمويل الدراسات لمرحلة ما قبل الجدوى ، والتسويق ، والتمويل والتخطيط الخ • لاسيما لأقل البلدان نموا من بين البلدان النامية واستخدام ترتيبات اليونيدو ، حيثما يكون ملائما ، لتمويل المساعدة التقنية ؛

(ز) دراسة مجموعة من أشكال التمويل المختلفة وغيرها من التدابير التي يمكن أن تودي الى تخفيف عام لشروط التزوّد برأس المال الذى يقبل المخاطرة • و/ أو القروض ؛

(ح) مواصلة نشر المعلومات عن التمويل الصناعي وفقا للفقرة ٨ أعلاه •

أولا - نتائج المشاورة

افتتاح المشاورة

٢٠ - افتتح المدير التنفيذي لليونيدو المشاورة الأولى بشأن التمويل الصناعي، بحضور معالي نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وقد شكر المدير التنفيذي نائب رئيس الوزارة على حفاوة وكرم الحكومة الاسبانية وأعاد الى الأذهان أن اسبانيا قد استضافت المشاورة الأولى بشأن صناعة الزيوت والشحوم النباتية في عام ١٩٧٧ .

٢١ - ومنذ عام ١٩٧٧ ، انعقدت ١٦ مشاورة ، اشترك فيها أكثر من ٢ ٥٠٠ مشاركا، تناولت تسعة قطاعات صناعية وقد برهنت المشاورات القطاعية بجلاء أهمية مواضيع أفقية معينة مثل التمويل الصناعي وهو موضوع المشاورة الحالية .

٢٢ - أشار المدير التنفيذي الى أن انعقاد المشاورة الأولى يتم خلال أخطر أزمة اقتصادية يعرفها العالم منذ خمسين عاما . وانها تسببت في ارتفاع نسبة البطالة وفي ضعف النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية ؛ وقد أثرت هذه العوامل ، بلا ريب ، على الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية بصورة خطيرة وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي والمالي الكئيب . فهناك شعور في اليونيدو بأن هذا هو الوقت المناسب لكي تتعاون البلدان الصناعية والنامية في اتخاذ تدابير لزيادة استخدام الطاقات الصناعية العالمية ولاتخاذ الخطوات الحاسمة نحو تصنيع البلدان النامية . وفي الواقع ، فان أسواق النمو في المستقبل توجد في العالم الثالث وان تنميته لن تكون الا لفائدة البلدان الصناعية. وفي هذا الصدد ، أشار المدير التنفيذي الى أنه اذا أخذ الحجم المطلق للاقتصاديات وليس دخل الفرد فان عديدا من البلدان النامية سوف تكون من بين اكبر الاقتصاديات في العالم بنسبة الدخل القومي الاجمالي . وان نمو هذه الاقتصاديات سوف يفيد الاقتصاد العالمي برمته ، بدرجة كبيرة .

٢٣ - بيد أن النمو المعجل يحتاج الى استثمارات جديدة من الشمال في شكل سلع انتاجية وخدمات ، وهذا يتوقف بدوره على توفير النقد الاجنبي للبلدان النامية المستوردة بشروط لاتعطل نموها .

٢٤ - وفي هذا الصدد ، تم تحديد وتوثيق ثلاثة مواضيع للمشاورة . وأشار المدير التنفيذي الى أن أي تقدم حقيقي نحو تصنيع البلدان النامية يتطلب استثمارا كبيرا وان المشاورة ستقيم بنفسها اذا ما كان سيتسنح عن ذلك فجوة نوعية وكمية بين احتياجات التمويل ، والتمويل المتاح لتصنيع العالم الثالث ، وأضاف أن المشاورة قد ترى بحث المبادرات الخاصة المطلوبة بهدف توفير المال المبدئي لاعداد وتقييم المشروع .

٢٥ - وأشار الى أنه من المهم بحث مدى ما تستطيع الآليات المالية القائمة توفيره من تمويل صناعي اضافي للبلدان النامية واستعراض امكانية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية . وقال بأن المشاورة قد ترى الحاجة لآليات تمويل جديدة أو مؤسسات ؛ كما قد تضع الوسائل العملية لتدليل الصعاب بغية تلبية الاحتياجات المالية للهيكل

الصناعي ، والتدريب الصناعي ، وتصنيع أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية .

٢٦ - وأشار أخيرا ، بالتقدير الى التمكن الطلبع والذخيرة الهائلة من الخبرات في مجال التمويل الصناعي التي يتمتع بها المشاركون الذين يضمون بين صفوفهم رجالا يعملون في ميدان المصارف .

٢٧ - رحب معالي نائب رئيس الوزارة للشؤون الاقتصادية نيابة عن حكومة اسبانيا بالمشاركين في مدريد وأعرب عن ثقة بلده في نظام المشاورات كوسيلة ملائمة لتشجيع تصنيع البلدان النامية وقال أنها للحظة تاريخية هامة أن يتم للمرة الأولى تناول المشاكل غير القطاعية بل المشاكل الأفقية في طبيعتها.

٢٨ - وأعاد الى الأذهان أن الاجتماع الاخير لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد سلط الأضواء على حقيقة أن الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة قد صاحبتها أزمة مالية انعكست بصورة حادة على العديد من البلدان النامية الأمر الذي يعطي بعدا اضافيا للمشاورة الحالية .

٢٩ - قال نائب رئيس الوزارة أن هناك التزاما لا مفر منه على كل البلدان بأن تستخدم الى أقصى درجة الموارد المحدودة المتاحة وأن تبسط اجراءات التمويل القائمة وفي هذا الصدد من الضروري تشجيع البحث عن وسائل لضمان قدر أكبر من التمويل عن طريق قنوات مرنة مثل : انشاء مشاريع الضمان المتعددة الأطراف والصناديق الاستئمانية للاستثمار في المشاريع الصناعية الخاصة ؛ وتحسين عمليات التخطيط الوطنية ، وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب واضفاء الطابع المؤسسي عليه ؛ وتوسيع آليات التمويل المشترك لاسيما مع مؤسسات اعتمادات الضمان للتصدير ، وغيرها من الآليات لتمكين الموارد المتاحة للتصنيع من أن تصل الى أكبر عدد ممكن من البلدان.

٣٠ - أعرب نائب رئيس الوزارة عن أمله في أن تساعد المشاورة الأولى في حل المشاكل التي تواجه البلدان النامية .

انتخاب أعضاء المكتب

٣١ - أنتخب السيد البرتو سيرولازا اسينيو - (أسبانيا) رئيسا .

٣٢ - تم انتخاب أربعة نواب للرئيس على النحو التالي :

ريموند هيمن اهمبي (نيجيريا)

روبن س . مارتن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

ديفندرا ر. ميهتا (الهند)

جيري فيتروفسكي (تشيكوسلوفاكيا)

٣٣ - كما انتخب السيد بابلو اندرادي (اكوادور) مقررا.

اقرار جدول الأعمال

٣٤ - أقرت المشاورة جدول الأعمال التالي :

١ - افتتاح المشاورة

٢ - انتخاب الرئيس ونواب الرئيس والمقرر

٣ - اقرار جدول الأعمال

٤ - تقديم القضايا بواسطة أمانة اليونيدو

٥ - مناقشة المواضيع

٦ - توصيات باجراءات لاحقة

٧ - اعتماد تقرير المشاورة

تشكيل أفرقة عمل

٣٥ - شكلت المشاورة فريق عمل مفتوح العضوية لمناقشة القضية رقم ٢ والتقدم باستنتاجات وتوصيات للجلسة العامة .

٣٦ - أنتخب السيد ديفندرا ر. ميهتا رئيسا للفريق العامل.

الوثائق

٣٧ - ترد قائمة الوثائق الصادرة للمشاورة بالمرفق ٢ .

اعتماد التقرير

٣٨ - اعتمد التقرير بتوافق الآراء في يوم الجمعة ، ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ في الجلسة العامة الختامية للمشاورة الأولى . وقد ألقى السيد الفريد رمبلا جوفاني بيانا بالنيابة عن وزير صناعة اسبانيا قبل اختتام المشاورة .

ثانيا - تقارير الجلسات العامة

مقدمة أعدتها أمانة اليونيدو

٣٩ - قدم ممثل عن أمانة اليونيدو عرضا عاما للمسائل الثلاث التي ستجري مناقشتها أثناء المشاورة. وذكر أن الاستثمارات الحالية في الصناعة التحويلية في جميع البلدان النامية بلغت حوالي ٥٥ مليار دولار أمريكي (١) من بينها قرابة ٢٢ مليار دولار أمريكي للقطع الأجنبي. وتبين تقديرات عديدة، بما في ذلك التقديرات القائمة على "هدف ليما" أنه بحلول ١٩٩٠ سيحتاج الأمر الى ما بين ٤١ الى ٥٢ مليار دولار، وهو ما يعادل تقريبا نصف مجموع الموارد الخارجية المنتظرة في ذلك العام. واذا ما استمرت الصناعة في تلقي حوالي ٢٠ في المائة من جملة التدفقات، ستحدث فجوة تصل الى ٤٠ مليار دولار سنويا على الأقل. وذكر أن هذه التقديرات لم تقدم الا للدلالة على مدى ضخامة المشكلة وعلى الفرص المتاحة للبلدان التي قد تقوم بتوريد المعدات والخدمات اللازمة المشتراة بمثل هذه الأموال.

٤٠ - وذكر الممثل أن مجمل الاستثمارات الصناعية يمكن تفصيلها حسب حجم الصناعة. وقد استأثرت الصناعات الكبيرة، مثل الحديد والصلب والأسمدة والبتروكيمائيات بحوالي ربع الاستثمارات الصناعية للبلدان النامية. وثمة مسألة لا بد من مناقشتها في هذا السياق وهي كيف يمكن تحسين قابلية المشاريع للحياة من الناحية المالية والاقتصادية بفصل الاستثمارات الغير مباشرة داخل الهيكل عن تمويل المشاريع ذاتها. وتستأثر الصناعات المتوسطة مثل الصناعات المعدنية والصناعات المعتمدة على الكهرباء والزراعة بحوالي ربع آخر من الاستثمارات الصناعية في الدول النامية.

ويتطلب تمويل هذه المشاريع قدرا كبيرا من رأس المال المحفوف بالمخاطر، طالما كان هناك شركاء أجانب مرتبطين بهذا النوع من المشاريع في البداية ونظرا لأن المشاركة الأجنبية ترتبط أساسا بهذه الأنواع من الصناعات، فان المشاكل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل المشترك تحتاج الى حلول. وقد تكون ترتيبات "اعادة الشراء" احدى الوسائل الابتكارية لتمويل هذه المجموعة من الصناعات بما فيها المصانع الكبيرة. وقد استأثرت الصناعات الصغيرة بالمتبقي ولعبت دورا جوهريا في هيكل البناء الصناعي لمعظم البلدان وفي مجال خلق الوظائف. وقد يثبت برنامج الاقراض الموضوع على أساس القطاعات انه وسيلة مناسبة لتوجيه الأموال المتاحة لهذه الصناعات، وهو ما يتم عادة عن طريق المؤسسات المالية الانمائية الوطنية. وسيحتاج الأمر الى قدر كبير من جملة التمويل الصناعي للأعمال الهندسية والخدمات الأخرى وكذلك للاصلاح والصيانة.

---

(١) أعطيت الأرقام بسعر الدولار في ١٩٧٥.

٤١ - وعندئذ قدم ممثل أمانة اليونيدو بعض عينات من الأسئلة والاجابات المحتملة المتعلقة بكل قضية من القضايا التي ستنظر فيها المشاورة. وذكر بأن العديد من الدول الصناعية تحتاج الى أسواق البلدان النامية لتصدير مصنوعاتها. وقد لا تستطيع الدول النامية مع ذلك تسديد أصول ديونها وفوائدها اذا لم تتح لها امكانية الوصول الى أسواق البلدان الصناعية. وقد يكون من المفيد اذا بالنسبة لكل من البلدان النامية والصناعية أن تقوم هذه البلدان الصناعية بتشكيل صناعتها بغية توفير الأجهزة والخدمات اللازمة لاستكمال الوحدات الصناعية في البلدان النامية.

القضية رقم ١ : هل هناك فجوة كميّة ونوعية التدفقات المالية الخارجية من أجل الاستثمارات الصناعية في البلدان النامية ؟

٤٢ - قام ممثل عن أمانة اليونيدو بعرض ورقة القضية رقم ١ (ID/WG.377/4) شارحا أن التمويل الصناعي الخارجي ينبغي أن يدرس في سياق مجموع التدفقات المالية الخارجية على الدول النامية. ومع أن حوالي نسبة ٨٠ في المائة من قيمة البرامج الصناعية للبلدان النامية تموّل من مصادر محلية، فان المصادر الخارجية لها أهميتها الاستراتيجية، فهي تمثل حوالي ٥٠ في المائة من الحجم الخارجي للمشاريع الصناعية. وبدءا من ١٩٧٣ حدث تحول ملحوظ في التدفقات المالية على البلدان النامية من القطاع العام الى القطاع الخاص وقامت البنوك التجارية بدور هام في اعادة تدوير فوائض النفط في البلدان النامية والصناعية. وتتضح ضخامة هذا التحول من نسبة العجز في الحساب الجاري في البلدان النامية التي كانت تمولها المساعدة الانمائية الرسمية بنسبة حوالي ٩٠ في المائة في ١٩٧٣ ، ومن أن هذه النسبة قد انخفضت الى ٢٨ في المائة بحلول ١٩٨٠ . وقد ترتب على هذا الاتجاه من زاوية توفر وشروط الاقراض نتائج غير مؤاتية تماما.

٤٣ - لقد كانت تكلفة الأزمة المالية العالمية عالية بالنسبة للبلدان الصناعية ولكنها كانت أشد قسوة في البلدان النامية حيث امكانية التكيّف التنازلي محدودة جدا.

تحولت أسواق رأس المال ، وعلى نحو ثابت ، الى القروض قصيرة الأجل الأمر يناسب الاستثمار الصناعي . وتوفر أسواق رؤوس الأموال التمويل اللازم ، حسب ترتيب الأفضلية ، لـ : (أ) البلدان الصناعية ، (ب) واحتياجات البلدان النامية غير المتعلقة بالنمو، (ج) والتزامات البلدان النامية فيما يتعلق بخدمة الدين ، (د) واحتياجات البلدان النامية المتعلقة بالنمو .

٤٤ - ويعاني تمويل المشاريع ، وبصفة خاصة المشاريع الصناعية ، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة. وقد أصبح بحث ما تنطوي عليه المشاريع من مخاطرة متوقفا على مدى جدارة البلد بالائتمان ، وعانت التدفقات المالية من القيود المفروضة على الاقراض من جانب المصارف التجارية ، ويرجع ذلك الى عدم كفاية نسب رأس المال/الأصول لديها ومدى تعرضها للخطر .

٤٧ - وتناقش في ورقة القضية المزايا والقيود الخاصة بأربعة مصادر للتمويل الصناعي هي : المساعدة الانمائية الرسمية، ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمصارف التجارية. وللمؤسسات المتعددة الأطراف ثلاثة قيود هي : قاعدة رأسمالية محدودة، ونسبة محدودة لاقتراض رؤوس الأموال (نسبة تجهيز) ، وحد أقصى لتمويل عنصر النقد الأجنبي بمشروع صناعي . ويمكن التغلب على هذه القيود بزيادة القاعدة الرأسمالية، وبزيادة نسبة التجهيز، وبالتمويل المشترك . وفيما يتعلق بالتمويل المشترك ، فان المسألتين اللتين يتعين بحثهما هما كيف يمكن وضع ترتيبات التمويل المشترك ومدى تحقيق التمويل المشترك لأموال اضافية. ويوفر الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة مفيدة من المدخلات (التكنولوجيا والتدريب والتسويق والادارة) ، ولكن يجب التوفيق بينه هو والأهداف الانمائية الوطنية . وهناك كذلك مسألة تتعلق بايجاد مدخلات اضافية. والاقراض من قبل المصارف التجارية تقيده متطلبات المصارف فيما يتعلق بنسبة رأس المال/الأصول والحدود التي يمكن للمصارف ، كل على حدة ، أن تقبلها فيما يتعلق بتعرض البلد للمخاطرة. وينبغي أيضا ملاحظة ان الاقراض من قبل المصارف الجارية يقتصر على عدد صغير نسبيا من البلدان

٤٥ - وينبغي أن ينظر الى الأرقام الخاصة بعامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ والواردة في ورقة القضية رقم ١ على انها تبين درجات الحجم فقط . ومع ذلك ، فانها تظهر بوضوح وجود فجوة كميّة واسعة ومتزايدة بين الاحتياجات والتمويل المتاح للصناعة في البلدان النامية في المستقبل . ويتعين على المشاورة أن تنظر في تحديد أي التغييرات قد تكون ضرورية اذا لم يتمكن النظام المالي الحالي من توفير الأموال بالنوعية والمبالغ اللازمة .

القضية رقم ٢ : كيف والى أي مدى يمكن للآليات والمؤسسات القائمة توفير تمويل صناعي اضافي للبلدان النامية ؟

٤٦ - أشار ممثل لأمانة اليونيدو، في معرض تقديمه لورقة القضية رقم ٢ (ID/WG.377/2)، الى ان ورقة القضية رقم ١ بحثت الطلب والعرض فيما يتعلق بالتمويل الصناعي ومدى استمرار عدم تلبية السوق للطلب الصافي دون تدخل أو تدابير خاصة . وفي الماضي ، تدفق فائض رأسمالي نتيجة للسيطرة على التكنولوجيا والصناعة ، غير أنه حدث تغير جوهري مؤخرا : فقد حققت البلدان المصدّرة للنفط التي لا تسيطر على التكنولوجيا أو الصناعة فائضا رأسماليا . ولم يتمثل رد فعل الأسواق المالية لهذا التحول في اجراء تغيير هيكلي وانما في القيام بعملية ضخمة لاعادة تدوير الأموال من جانب المصارف التجارية . والسؤال هو ما اذا كان باستطاعة السوق الاستمرار في مواجهة الوضع المتغير : ويتوقف هذا على مدى وجود ضغوط أخرى على الأسواق . وينبغي النظر في اقامة الآليات أو المؤسسات الجديدة التي تدعو الى اقامتها ورقة القضية رقم ٢ (ID/WG.377/1) في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل اليها بشأن ورقة القضية رقم ٢ .

النامية. ويمكن زيادة هذا التمويل عن طريق المزيد من التمويل المشترك، وتوسط البلدان الصناعية، وتعزيز مكسوك رؤوس الأموال المحفوفة بالخطر، وزيادة استخدام ترتيبات اعادة الشراء. واقترح ممثل أمانة اليونيدو أن تولي المناقشة عناية خاصة للتمويل المشترك والاستثمار الأجنبي المباشر.

القضية رقم ٣ : هل يمكن التغلب على الفجوة المحتملة في التمويل الصناعي باعداد مفاهيم ابتكارية تؤدي الى قبول آليات و/أو مؤسسات جديدة ؟

٤٨ - قال ممثل لأمانة اليونيدو، في معرض تقديمة لورقة القضية رقم ٣ (ID/WG.377/1)، انه ينظر الى الوضع المالي العالمي الحالي باعتباره السياق الملائم لتناول المسائل الخاصة بهذه القضية. ويتعين التسليم بالعناصر القصيرة والطويلة الأجل للأزمة الاقتصادية الحالية. ويتعلق العنصر الهيكلي الطويل الأجل بالنمط المتغير للمزايا والمساوئ النسبية في الصناعة بالبلدان الصناعية والنامية على السواء. وتتساوى مع ذلك في الأهمية المشاكل الدورية القصيرة الأجل المسببة لانعدام الطلب الفعّال في أسواق التصدير وحدوث مشكلة بالغة الشدة تتعلق بالتدفق النقدي أو السيولة النقدية على مستوى المؤسسات والمستوى الوطني.

٤٩ - ومن المسلّم به في أمانة اليونيدو أنه لا يمكن التغلب بنجاح على مختلف عناصر الأزمة، حتى مع تحقيق أفضل تخصيص وادارة فيما يتعلق باستخدام النقد الأجنبي المتاح حاليا للبلدان النامية. ويركز جزء هام من هذه القضية على أكثر الطرق فعالية لتخصيص النقد الأجنبي الشحيح. بيد أنه جرى التسليم من قبل بأن هذا ليس كافيا، فمسألة التخصيص مجرد جزء من المشكلة. وهناك أيضا فجوة بين المبلغ الاجمالي للنقد الأجنبي المتاح والمبلغ الاجمالي اللازم للصناعة والذي يتعين تدبيره. ومن ثم، فان تخصيص النقد الأجنبي واجمالي النقد الأجنبي المتاح ينبغي بحثهما معا، وليس بصورة منفصلة كما هي الحال عادة.

٥٠ - ويمكن استخدام النقد الأجنبي لاستيراد المعدات الانتاجية وزيادة الطاقة الصناعية، أو للاستيراد المستمر للسلع المصنوعة، والمنسوجات والملابس المستوردة في الأمد الطويل بدلا من معدات المنسوجات / الملابس في الأمد القصير.

٥١ - وقد تكون هناك حاجة الى اجراء تغييرات في الترتيبات لضمان تخصيص قدر أكبر من الموارد المالية للصناعة في البلدان النامية واحداث تغييرات أيضا في شروط وأوضاع التمويل. غير أن هناك، بصرف النظر عن نوعية التمويل، مسألة أساسية بدرجة أكبر هي امكانية الحصول على التمويل اللازم، لاسيما من المصادر التجارية. ومن ثم، فقد جرى استرعاء الانتباه الى تمويل الصناعة في أقل البلدان النامية نموا.

٥٢ - ويوجد دليل ظرفي على ان الترتيبات الحالية للتمويل الصناعي لا تحابي عددا قليلا من البلدان فحسب ، وانما تساند أيضا طريقة تصنيع بعينها في معظم هذه البلدان تقريبا. وقد أدى هذا الى رفع التشديد عن بعض مجالات التصنيع الحاسمة للغاية في البلدان النامية . ومن ثم ، فقد أهمل تكوين المهارات الصناعية في البلدان النامية . وفي ورقة القضية رقم ٣ ، يسترعى الانتباه الى تمويل برامج التدريب بوصفها جزءا لا يتجزأ من تمويل البرامج والمجمعات الصناعية .

٥٣ - وعلاوة على ذلك ، فان تنمية المهارات الصناعية والهياكل الأساسية الصناعية من المتطلبات الأساسية للتصنيع القادر على الاستمرار، ولذلك يجري التشديد، بالاضافة الى هذا، على تمويل الهياكل الأساسية المتعلقة بالصناعة .

٥٤ - ان شدة الأزمة الاقتصادية الحالية فرضت هي ذاتها التسليم بأن هناك حاجة ملحة، بصرف النظر عن جميع المشاكل المتعلقة باقامة صناعات جديدة ، الى دعم الافادة من الطاقات والمؤسسات الصناعية الموجودة في البلدان النامية . ويتعين أن يجري في هذا السياق بحث جميع جوانب مسألة اقراض البرامج الصناعية لا من أجل الصناعة الصغيرة الحجم فحسب وانما أيضا من أجل قطع الغيار المستوردة والمدخلات المستوردة من المواد الوسيطة والمواد الخام ، الخ ، أي واردات "الصيانة". ولم يعد من الممكن تجنب عملية اعادة التشكيل الصناعي من خلال الاقراض البرنامجي الكافي .

ملخص المناقشات

القضية رقم ١ : هل هناك فجوة كمية ونوعية في التدفقات المالية الخارجية من أجل الاستثمار الصناعي في البلدان النامية ؟

٥٥ - في معرض الاشارة الى ورقة القضية رقم ١ (ID/WG.377/4) ، اتفق عدد كبير من المشتركين على أن هناك فجوة كمية كبيرة في التمويل ، وأشار البعض الى أنه ينبغي ألا يسمح للمشاكل التقنية التي ينطوي عليها تقدير هذه الفجوة بأن تقلل من حجم الفجوة وأهميتها . ووصف أحد المشتركين تقديرات اليونيدو للفجوة ، المحددة على أساس هدف ليما ، بأنها متواضعة ولا تأخذ في الحسبان التدفقات الخارجة من الشركات عبر الوطنية .

٥٦ - وأبدى كثير من المشتركين تحفظاتهم على التقديرات ، ووصفها أحدهم بأنها غامضة ، بينما قال مشترك آخر أنه من الصعب التحدث عن وجود فجوة نظرا لأنه لا يوجد حد مطلق للأموال التي يمكن اقتراضها .

٥٧ - وقال أحد المشتركين أن بلده ينوي أن يضع تحت تصرف البلدان النامية ما تصل نسبته الى ٧ر٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وأن هذا يبين نية بلده في زيادة الاعتمادات الرسمية .

٥٨ - واستفسر أحد المشتركين عن بعض النقاط المتعلقة بالتقديرات وعن أساس تحديدها ، وأبدى اهتماما خاصا بحجم التدفقات التي تصل الى الصناعة ومعرفة الاسهام الذي قد تقدمه المؤسسات القائمة . وفي هذا السياق ، أعرب أحد المشتركين عن اعتقاده بأن هناك مجالا لتحسين التقديرات ، وقال مشترك آخر انه ينبغي لليونيدو أن تواصل استعراض وتحليل مشاكل التمويل .

٥٩ - وطلب مشترك آخر أن تعود المصارف المتعددة الأطراف الى فلسفتها المتعلقة بتشجيع التنمية .

٦٠ - وفي سياق الفجوة المالية ، استرعى بعض المشتركين الانتباه الى أثر الأزمة الاقتصادية الدولية الحالية على توفر شروط التمويل للبلدان النامية . ولتحسين الوضع ، ذكر أنه من الضروري أن تعكس البلدان الصناعية سياساتها الحالية المتعلقة بالاقتصاد الشامل . وقال أحد المشتركين ان مؤسسات التمويل تمارس التمييز ضد البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ، وان ذلك يمكن أن تكون له آثار سلبية فيما يتعلق بقيامها بتقديم المساعدات الى البلدان النامية .

٦١ - وذكر أحد المشتركين امكانية الحصول على الاسهامات اللازمة لتنفيذ مشروع صناعي على أساس تعويضي، مع التسليم بأن ممارسة ذلك تثير مشاكل كبيرة .

٦٢ - وشدد بعض المشتركين على أهمية المدخرات المحلية للاستثمار الصناعي ، بيد أنهم أكدوا على أهمية التمويل الخارجي . وأشار عدد قليل من المشتركين الى أن معظم البلدان احتاجت الى واردات انتاجية خلال عملية التصنيع ، وقد جرى تمويل جانب كبير منها من الأموال المقترضة . ولاحظ أحد المشتركين أن التمويل التساهلي يذهب الى القطاعات الأخرى على أساس افتراض أن الصناعة تستطيع اجتذاب الأموال الخاصة . بيد أن هذا الافتراض لم يعد صحيحا ، لا سيما في حالة تصنيع البلدان النامية .

٦٣ - وأكد ممثل الأونكتاد الترابط القوي بين اقتصادات البلدان النامية واقتصادات البلدان الصناعية ، وفقا لما تبينه مرونة النمو الشديدة المتبادلة بين مجموعتي البلدان . ونظرا لسوء الهيئة الخارجية ، فان المحاولات التي تبذلها البلدان النامية لدفع عجلة النمو ستؤدي الى زيادة عجز الحساب الجاري بدرجة كبيرة . ويقتضي الأمر أن توضع في الاعتبار شدة تأثير العجز على المركز المالي الخارجي للبلدان النامية ، وتتطلب شدة التأثير هذه مخططات مالية ابتكارية تدعمها تدابير في مجالي التجارة والنقد .

٦٤ - واسترعى ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الانتباه الى العناصر الثانوية في عملية تمويل التنمية الصناعية ، وهي السياسة التي ستؤدي ، اذا اعتمدت ، الى الاقتصاد في متطلبات الاستثمار والائتمان . وأشير ، ضمن أمور أخرى ، الى أنه ينبغي ، قدر الامكان ، تجنب ازدواج الصناعات واقامة صناعات تعمل بطاقة غير مستخدمة بالكامل .

٦٥ - وفي المناقشات التي دارت بشأن العرض والطلب فيما يتعلق بالتمويل ، قال عدة مشتركين انه اذا كان مشروع ما سليما ، فان التمويل اللازم له سيتاح من سوق رأس المال . غير أن أحد المشتركين قال ان الأخذ بالرأي الذي مؤداه أن نوعية المشاريع لا تهم يعد تحيّزا ، وان القول بأنه كلما أعدت مشاريع جيدة فان الأموال اللازمة ستتاح لها يعتبر تحيّزا بنفس القدر .

٦٦ - وقال عدد قليل من المشتركين من البلدان المقرضة ان لديهم مشاريع جيدة ولكن التمويل اللازم لها غير متاح . وأعرب اثنان من المشتركين عن رأي مؤداه أن معايير بلد ما قد تختلف عن معايير أحد المصارف وانه من الصعب بالتالي تعبئة الأموال اللازمة للمشاريع الصناعية . وقال أحد المشتركين انه ، بوصفه مصرفيا يعمل في مجال التنمية ، يدرك أن هناك نقصا في المشاريع الجيدة . وقال مشترك آخر ان قدرة المشروع على البقاء تتوقف على شروط التمويل .

٦٧ - وقال أحد المشتركين انه لا يمكن الفصل بين بحث الخطر الذي تتعرض له المشاريع وبحث ما تتعرض له البلدان من خطر . وأعرب مشترك آخر عن عدم موافقته على هذا الرأي ، وأضاف قائلا ان المشكلة الرئيسية هي ما تتعرض له البلدان من خطر ، ومن ثم فان الأمر يقتضي ايجاد الحل اللازم .

٦٨ - وتحدث عدة مشتركين عن المشاكل المتعلقة بنوعية التمويل . وقال أحد المشتركين ان ورقة القضية أهملت الجوانب النوعية للتمويل . وفي هذا الصدد ، أعرب عدة مشتركين عن قلقهم ازاء ارتفاع مستوى أسعار الفائدة وتقلبها رغم الاشارة الى أن أسعار الفائدة انخفضت مؤخرا . واقترح أن تدرس اليونيدو آثار وأبعاد هذا الانخفاض .

٦٩ - وقد أشار الطابع القصير الأجل لجانب كبير من تمويل المشاريع الصناعية قلق عدة مشتركين ، رغم أن أحد المشتركين أعرب عن رأي مؤداه أن الفرق الوحيد بين الأجل الطويل والأجل القصير ، في ظل الآليات المستمرة والدوّارة ، هو الثقة في وجود أموال متاحة على وجه اليقين .

٧٠ - واسترعى مشترك بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية الانتباه الى الحاجة الى مناقشة التمويل الصناعي في سياق الوضع الاقتصادي الحالي . وأكد أن أسعار الفائدة المرتفعة والمتقلبة غالبا ما تجعل المشاريع الجيدة غير قابلة للبقاء بعد سنتين أو ثلاث سنوات من تنفيذها واقترح النظر في التمويل على أساس أسعار فائدة ثابتة ، في صفقات مالية اجمالية ذات أسعار فائدة متغيرة . وطلب أيضا زيادة المساعدات الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف ، ولاحظ أن شروط التمويل الموضوعة من قبل الوكالات المتعددة الأطراف أصبحت أكثر صرامة وان التمويل التساهلي قد تجمد بالفعل . وواصل نفس المشترك كلامه مسلّما بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولكنه اقترح اطالة فترات اعادة رأس المال الى الوطن . وأوصى في ختام كلمته بأن تقدم اليونيدو ، عندما يطلب منها ذلك ، المساعدة التقنية الى البلدان النامية في مجالات التسويق والهندسة والتكنولوجيا والتمويل .

٧١ - وذكرت الاحتياجات التالية أيضا بشأن موضوع نوعية التمويل : زيادة تمويل أسهم رأس المال ، وتحسين امكانية الوصول الى أسواق رؤوس الأموال ، وتوفير الضمانات اللازمة للقروض المقدمة من المصارف التجارية ، وتحويل أسعار الفائدة المتغيرة الى أسعار ثابتة ، والتمويل الملائم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم .

٧٢ - وأشار بعض المشتركين الى أن الصناعة قد لا تحظى دائما بالأولوية القصوى في التنمية ، وبالتالي في التمويل . وعلى سبيل المثال ، قد تعتبر الزراعة أهم من الصناعة . غير أن مشتركين آخرين شددوا على الروابط القوية للغاية بين الصناعة وجميع القطاعات الأخرى .

٧٣ - ولتحسين نوعية التدفقات المالية على الصناعة في البلدان النامية وزيادة مقدارها ، ذكر قليل من المشتركين الحاجة الى آليات جديدة ، وقال بعض المشتركين ان تقديم المزيد من المساعدات لاعداد المشاريع قد يساعد على زيادة التدفقات المالية .

٧٤ - وقال أحد المشتركين انه ينبغي عقد مشاورة ثانية ، في موعد لاحق ، بشأن التمويل الصناعي ، وذلك رهنا بقرار مجلس التنمية الصناعية ، وأيده كثير من المشتركين . بيد أن مشتركين آخرين رأوا أن الأمر يحتاج الى وقت للتفكير مليا في القضايا قبل عقد مشاورة أخرى .

٧٧ - واعترفت أيضا بعض المؤسسات المتبرعة والمقرضة من البلدان الصناعية بوجود هذه الفجوة ، ووصفت جهودها الرامية الى سدها . وعلى وجه الخصوص ، دارت مناقشة مستفيضة بشأن الطائفة الواسعة من أنواع الائتمان المتاحة . وعند تناول الأنواع الأولى في هذه الطائفة ، شرح المصرفيون العاملون في مجال التنمية طبيعة التسهيلات الخاصة التي أقاموها لتمويل المشاريع الصناعية في البلدان النامية ، بما فيها ترتيبات التمويل المشترك مع المؤسسات المتعددة الأطراف وجداول الضمان الحكومي . وعند تناول الأنواع الأخيرة في هذه الطائفة ، نوقشت باستفاضة الوسائل الائتمانية التقليدية بدرجة أكبر الموجودة في صورة استثمار أجنبي مباشر وائتمانات تصدير . وقدمت اقتراحات بالنسبة لترتيبات الائتمان المختلط التي قد تقع بين الأنواع الأولى والأنواع الأخيرة هذه الطائفة ، ولا سيما بالنسبة لتمويل الهياكل الأساسية المتعلقة بالصناعات . وعلى الرغم من أن بعض المشتركين من البلدان النامية أبدوا شكهم في ملاحية ائتمان التصدير كوسيلة ملائمة لتمويل التنمية الصناعية ، وذلك ، بصورة جزئية ، على أساس طبيعته المقيدة ، الا أن هذا الرأي لم يكن موضع مشاركة عامة من جانب المشتركين من البلدان الصناعية . وقد حاول واحد على الأقل من هؤلاء المشتركين ان يثبت أن عنصر الدعم الكبير في ائتمان التصدير يجعله أهم مصدر ثان للتمويل التساهلي للتنمية الصناعية .

٧٨ - واسترعى عدة مشتركين من البلدان النامية والصناعية على السواء الانتباه الى أهمية التدريب والهياكل الأساسية ولا سيما في أقل البلدان النامية نموا . وقدمت اقتراحات بشأن كيفية زيادة فعالية برامج المساعدة التقنية في هذه البلدان . ويمكن

القضية رقم ٣ : هل يمكن التغلب على الفجوة المحتملة في التمويل الصناعي باعداد مفاهيم ابتكارية تؤدي الى قبول آليات و/أو مؤسسات جديدة ؟

٧٥ - على الرغم من أن أمانة اليونيدو ،عند عرضها لورقة القضية رقم٣(ID/WG.377/1)، شددت على أربعة موضوعات محددة هي الاقراض البرنامجي ، والهياكل الأساسية ، والتدريب من أجل التنمية الصناعية ، وتمويل الصناعات في أقل البلدان النامية نموا ، فان نطاق المناقشة كان أوسع من ذلك . وكان سبب ذلك ، الى حد ما ، هو أن بعض المشتركين من البلدان المقرضة والبلدان المقترضة على السواء توسعوا في وصف تجاربهم القطرية أو المؤسسية خارج نطاق العرض الأولي للقضايا .

٧٦ - وفي معرض وصف تجارب قطرية محددة ، شدد عدد من المشتركين من البلدان النامية على وجود فجوة كمية ونوعية في التمويل الصناعي . ودار بعض النقاش حول أهمية المدخرات المحلية والتدفقات المالية الأجنبية ، ولكن جميع المشتركين من البلدان النامية أعربوا عن اعتقادهم بأنه توجد ، حتى مع التعبئة الفعّالة للموارد المحلية ، فجوة مستمرة يمكن تحديدها في النقد الأجنبي . واقترح أحد هؤلاء المشتركين تحقيق المزيد من التنسيق بين المصارف التجارية المقرضة ومصارف الاستثمار الانمائي الوطنية في العمل على تضييق هذه الفجوة .

للمؤسسات التعليمية والمالية الوطنية وبرامج التدريب في البلدان الصناعية، واليونيدو أيضا ، أن تساعد في هذا الصدد .

٧٩ - وتوقشت الفائدة التي يمكن تحقيقها من الاقراض البرنامجي لتنمية الفروع الصناعية بدلا من مشاريع خاصة ، ولا سيما فيما يتعلق بالصيانة والواردات ومتطلبات رأس المال العامل والمشاكل الخاصة بالتدفقات النقدية في الصناعات القائمة . غير أن العديد من المشتركين يعتبرونه أكثر ملائمة لتنمية الصناعات الصغيرة الحجم ، ويعتبره بعض المشتركين في البلدان النامية احدى وسائل نقل التكنولوجيا . وفي حين سلم عدة مشتركين بأن الاقراض البرنامجي في الوقت المناسب حتى على نطاق صغير لزيادة فعّالية استخدام الطاقة في الصناعات بالبلدان النامية ، فان غيرهم من المشتركين اقترحوا مخططات أحدث لنهج دائم لتخطيط المشاريع المشتركة . وقد اعترف معظم المشتركين بأن توفر النقد الأجنبي ، على نحو يتسم بالمزيد من عدم التقييد والسرعة ، من خلال الاقراض البرنامجي حاسم في سد بعض الفجوات في التمويل الصناعي . واتفق جميع المشتركين على أن هناك حاجة الى المزيد من التعاون بين البلدان النامية والبلدان الصناعية ، لاسيما في مجال تبادل المعلومات بشأن توفر الموارد وفرص الاستثمار .

ثالثا - تقرير الفريق العامل بشأن القضية رقم ٢ كيف والى أي مدى تستطيع الآليات والمؤسسات القائمة تقديم تمويل صناعي اضافي للبلدان النامية

٨٠ - بحث المندوبون ، خلال المداولة حول ورقة القضية رقم ٢ (ID/WG.377/2) مؤسسات التمويل المتعددة الجنسيات ، والاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات عبر الوطنية والنظام المصرفي التجاري. وبحث بالاضافة الى ذلك عدد من المشاكل المتعلقة بتقييم المندوبين للنظرة الشاملة للتمويل الصناعي والموضوعات المشتركة بين ثلاثة أنماط من مصادر التمويل .

٨١ - وأكد بعض المندوبين خطر التفكير في انشاء أي مؤسسات جديدة أو اقتراح ادخال تغييرات رسمية في هيكل المؤسسات القائمة . ورئي أنه ينبغي بذل الجهود لاستثمار المؤسسات القائمة بطريقة مثالية . وأشار مندوبون عديدون الى انتشار المؤسسات التمويلية الجديدة المشتركة فيما بين الحكومات منها والخاصة ، التي ظهرت أثناء العقد الماضي . ولكن يبدو للآخرين أن هناك حاجة لاعادة بناء الآليات القائمة وتحسين اسلوب عملها . وأشار أحد المندوبين من بلد صناعي الى الدعوة التي وجهتها حكومته لعقد مؤتمر حكومي دولي لبحث الوضع المالي العالمي الراهن .

٨٢ - ورأى كثير من المندوبين أن التمويل المشترك يتطلب توضيحا أكثر . وقال أحد المندوبين انه ينبغي لليونيدو أن تقدم معلومات مفصلة عن ممارسة التمويل المشترك وامكاناته . ورأى بعض المندوبين أن ترتيبات التمويل المشترك بين المؤسسات المتعددة الجنسيات والمصارف التجارية في البلدان الصناعية ، والمؤسسات المالية المحلية ، ان أمكن ، في البلدان النامية ، من شأنها تحسين نوعية التدفقات المالية . ويرى أحد المندوبين ان التمويل المشترك يمكنه زيادة التدفقات الفعلية في حين أن مندوبا آخر أعرب عن الشك ازاء استعداد المصارف التجارية للدخول في مزيد من ترتيبات التمويل المشترك . وأعرب مندوب من بلد نام عن قلقه ازاء تحديد أسعار الفائدة التي يمكن على أساسها توفير التمويل المشترك نظرا لسياسات التسليف المختلفة التي تنتهجها المؤسسات المتعاونة . وحذّر مندوب من بلد صناعي من دراسة موضوع هو قيد بحث فعّال في البنك الدولي .

٨٣ - وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر ، أكد أحد المندوبين أنه لا ينبغي أن يقتصر التركيز على دور الشركات عبر الوطنية وحده ، ولكن جميع المصادر تحتاج الى بحث .

٨٤ - ويرى مندوبون عديدون أنه يبدو من الصعوبة بمكان اجراء تقدير صحيح لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي . وقد جعلت الأهمية المتزايدة لأشكال الاستثمار الجديدة المكيفة حسب احتياجات البلدان النامية ، مراقبة التدفقات أمرا صعبا بصفة خاصة . ورأى أحد المندوبين أن التدفقات النابعة من بلده قد قدرت على العموم تقديرا بخسا .

٨٥ - وقد نوقشت مسألة ما اذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر قد انتهى الى تدفق رأسمال صافي الى البلدان النامية ، اما بالنسبة لأصل رأس المال الذي تستثمره الشركات عبر الوطنية ، فقد قال مندوبون عديدون ، مشيرين الى الفقرة ١٤ من موضوع المناقشة ، ان الشركات الكبيرة في مركز أفضل من البلدان النامية كلا على حدة ، للحصول على أموال بشروط سهلة من الأسواق المالية الدولية .

٨٦ - وأعطي اهتمام كبير ، في اطار المناقشة حول الاستثمار الأجنبي المباشر ، الى مسألة الخطر ، وعلى وجه الخصوص ، الى آثاره على المستثمر الصغير والمتوسط ، ورأى مندوبون عديدون من البلدان الصناعيه ان تحمّل البلد للمخاطرة مهم في تقرير الاستثمار الدولي . ورأى مندوب ان تحمل البلد للمخاطرة يعتبر عامل ابطاء كبيرا للاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء مشاكل السيولة المحددة الراهنة في بعض البلدان وتعليق لدين القائم بصفة عامة . وقد جعل عامل الخطر من الصعوبة بمكان التوصل الى المستثمر المحتمل الصغير في البلدان الصناعية .

٨٧ - ورأى كثير من المندوبين ان الاستثمار الأجنبي المباشر ، يتيح امكانية كبيرة للتوسع ويمكن أن يهيىء مجالا للزيادة ، بيد أن أحد المندوبين رأى ان من الأهمية البالغة تشجيع الشركاء الأجنبية على اعادة استثمار المزايا في البلدان النامية والتعاقد من الباطن بغية ايجاد هيكل صناعي أوسع .

٨٨ - وقال مندوب من بلد نام انه ينبغي بذل جهود خاصة لازالة عامل الخطر القطري من أجل الاستثمار الأجنبي المباشر ، وانه ينبغي لليونيدو أن تشارك في البحث عن آليات جديدة لتوفير الضمان . ويرى مندوب آخر ان أموال الضمان المصرفية التي تستخدم لتقليل الأخطار هامة بالتأكيد ، ولكن أفضل ضمان هو قدرة المشروعات على تسديد ديونها . يعكف البنك الدولي الآن على بحث مشروعات تأمينية متعددة الأطراف ، استكمالا للخطط التأمينية المعمول بها في بلدان التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

٨٩ - وأشار مندوب الى العمل الذي يقوم به فريق العمل التابع للجنة التنمية المشتركة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، حول وضع اطار لضمان جزئي مستقل ، فأكد رد الفعل السلبي عند المصارف لمثل هذا المشروع الجديد .

٩٠ - ورأى بعض المندوبين ان من الضروري تقديم المساعدة لزيادة كفاءة آليات الادخار المحلية وفي جملة أمور أخرى تحسين ، قدرة البلدان النامية على تجميع التدفقات المالية الواردة اليها .

٩١ - وقال أحد المندوبين انه ينبغي للبلدان النامية أن تفكر في صياغة مدونة للسلوك ، تحت اشراف اليونيدو ، بتكييف تشريعها حسب احتياجات المستثمرين الأجانب لتحسين الأوضاع الاستثمارية ، ورأى مندوب آخر ان عقد مفاوضات لوضع مدونة من هذا القبيل أمر صعب للغاية ، وأن اليونيدو ليست المحفل المناسب . وفي معرض الحديث عن ذلك الموضوع أشار مندوب آخر الى وجود شبكة كبيرة من الاتفاقات والصكوك الثنائية التي تنظم الاستثمار الأجنبي .

٩٢ - وأيد عدد من المندوبين ، وخاصة من المؤسسات التمويلية في البلدان الصناعية اشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الصناعية والنامية على السواء في العملية الاستثمارية الدولية .

٩٣ - وهناك موضوع ذو أهمية كبيرة بالنسبة لمندوبين كثيرين من البلدان النامية والصناعية هو اعداد المشروع . ففي رأي أحد المندوبين أن ثمة فجوة اعلامية تحول دون اعداد لائق للمشروعات ، وخاصة فيما يتعلق بالهندسة المالية المتزايدة التعقيد وتقديم المشروعات الصناعية للموارد المالية المناسبة . وينبغي لليونيدو أن تعمل كدار للمقاصة للمعلومات والاستثمار بالاضافة الى أنشطتها المختصة بتعزيز الاستثمار .

٩٤ - ويرى مندوب من بلد نام ان الاعداد الكافي للمشروعات ، يعتبر مهمة متزايدة الصعوبة ، وان قيام اليونيدو بتقديم المساعدة في توحيد دراسات الجدوى من شأنه المساهمة في دعم قدرات البلدان النامية على عرض مشروعاتها الصناعية بطريقة كافية على مصادر التمويل الخارجية .

٩٥ - وقد أشير الى ضرورة تدريب الموظفين الوطنيين في دراسات التحديد والاعداد والتقييم والتمويل والتنفيذ وما قبل الاستثمار .

٩٦ - وأعرب مندوب آخر عن اعتقاده بأنه ينبغي لليونيدو أن تعمل على اجراء استعراض لمناخ الاستثمار في البلدان النامية .

٩٧ - وقال مندوبون عديدون ، في اطار المعلومات عن الاستثمار ، انه ينبغي لليونيدو أن تعمل على تحديث الموارد المالية للمشاريع الصناعية في البلدان النامية (٢) . وتبحث في اصدارها في شكل رسالة اخبارية شهرية تتناول فيها ظروف الائتمان المتغيرة لموارد التمويل . وينبغي أيضا تقديم المساعدة للبلدان النامية في انشاء مراكز اعلام عن الاستثمار .

٩٨ - لم يبحث الفريق العامل موضوع التمويل الصناعي من قبل النظام المصرفي التجاري كبند منفصل . بيد أن أحد المندوبين ذكر أن الائتمان الاجمالي من المصارف بدأ ينخفض في عام ١٩٧٩ وأن هذا الاتجاه مستمر . وقال مندوب آخر ان التمويل الخاص اختفى منذ ١٩٨٠/١٩٨١ . ولكن مندوبا آخر ناقض ذلك وقال ان الائتمان المصرفي الصافي قد زاد في عام ١٩٨١ . وأضاف ممثل أحد المصارف الى ذلك قوله ان غالبية المصارف ، في رأيه ، قريبة من حدود الاقراض على المستوى الدولي، ولكن قوة النظام المصرفي التجاري تكمن في مرونتها وان أي تحسن في تحمّل البلد للخطر يمكن أن يؤدي الى استئناف الائتمان على نطاق واسع . وأشار مندوب آخر الى أن القروض التصديرية التي توفرها البلدان الصناعية تمثّل شكلا من الائتمان المصرفي ، وهو مصدر رخيص من التمويل الذي يمثل أحد العناصر الرئيسية لجهود التصنيع التي تبذلها البلدان النامية .

---

(٢) موارد مالية لمشاريع صناعية في البلدان النامية ، السلسلة الصناعية والتمويلية ، الطبعة الثانية (PI/61/Rev.1).

٩٩ - وفي الختام ، تحدث كثير من المندوبين عن الحاجة الى المزيد من التوضيح والمشاورة على المستويات المختلفة للمشاكل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي على وجه التحديد ، وتدفقات رؤوس الأموال على البلدان النامية ، ويعتبر موضوع التمويل الصناعي بالنسبة لأحد المندوبين ، التحدي الذي تتميز به الثمانينات .

المرفق الأول

قـــائمة بأسماء المشتركين

اثيوبيا

تيديووس هارج - ويرك ، رئيس ادارة التخطيط والمشروعات والسياسة
وزارة الصناعة
P.O.Box 704
أديس أبابـــا

الأرجنتين

اريل ريكاردو مانسي ، الممثل الدائم المناوب في سفارة جمهورية الأرجنتين
Goldschmidgasse 2/1, 1010 Vienna,
النمسا

اسبانيا

خوسيه مانويل سيرانو البيركا ، سكرتير عام فني
وزارة الصناعة والطاقة
Paseo de la Castellana, 160, Madrid-16

انريكي سواريز دي بوجا ، سفيرو ممثل اسبانيا الدائم لدى المنظمات والوكالات الدولية
Reichsratsstrasse 11, 1010 Vienna, ، النمسا

البيرتو ثيرولاشا اسينخو ، مدير ادارة الدراسات والاستعلامات
Bolsa Oficial de Comercio, Plaza de la Lealtad, Madrid-14

الفريدو رامبلا خوفاني ، نائب مدير عام العلاقات الصناعية الدولية ، وزارة الصناعة والطاقة
Paseo de la Castellana, 160, Madrid-16

فرنسيسكو مونفرتيه لوبيث ، نائب مدير عام ادارة التعاون مع المنظمات الدوليـــة للتنمية ، وزارة الخارجية
Plaza de la Provincia 1, Madrid-12

خوسيه فرناندو سانشيز خونكـــومانـــس ، نائب مدير عام الدراسات والتنميـــة الصناعية ، وزارة الصناعة والطاقة
Paseo de la Castellana, 160, Madrid-16

ايميليو لوبيث منشيرو اوردونييث ، ممثل اسبانيا المساعد الدائم لدى منظمة دول امريكا اللاتينية واليونيدو ، ومستشار صناعي لسفارة اسبانيا في النمسا
Prinz-Eugen-Strasse 18/2/1, 1040 Vienna, ، النمسا

انتونيو كوتسرت كورتيخس كورال ، مدير عام التحويلات الخارجية ،
وزارة الاقتصاد والتجارة
Paseo de la Castellana 162, Madrid-16

خوسيه مانويل ريدويلتا لاسيكيه ، مدير عام ادارة السياسة التجاريه .
وزارة الاقتصاد والتجارة
Paseo de la Castellana, 162, Madrid-16

كريستينا سانث مندولا ، الادارة العامة للعلاقات الصناعية الدولية
وزارة الصناعة والطاقة
Paseo de la Castellana, 160, Madrid-16

ريموندو لاسو ديلافيجا اي ديميراندا ، الادارة العامة للدراسات والتنمية الصناعية
وزارة الصناعة والطاقة
Paseo de la Castellana, 160, Madrid-16

خيلبرمو ديلا دي هيسا ، بنك اسبانيا
Paseo del Prado 2, Madrid-14

ريموند الفاريس الونزو ، معهد الائتمان الرسمي
Paseo del Prado 4, Madrid-14

انطونيو سانتا ماريا ، المعهد القومي للصناعة
Plaza de Salamanca 3, Madrid-6

انطونيو الونسو ماديرو ، مدير العلاقات الدولية
CEOE, Diego de leon 50, Madrid-6

خوسيه ماريا لاكاسا ، مدير العلاقات الدولية
CEOE, Diego de leon 50, Madrid-6

خوسيه دييجو تيخيرو ، ملحق اقتصادي بالجمعية الاسبانية للبنوك
Velazquez 64, Madrid-1

ايناثيو سانتا ، الجمعية الاسبانية للبنوك ،
Velazquez 64, Madrid-1

خوسيه لويس بلاثا ارناييث ،
Presidente de Tecniberia, Velazquez 94, Madrid-1

لويس انخيل دومنجيث سول
Secretario General de Sercobe, Principe de Vergara 9, ، مدريد

خوسيه ادولفو داتاس ،
Banco Urquijo, Alcalá 47, ، مدريد

خورخيه هاى ،
Banco Hispano Americano, Plaza Canalejas 1 ، مدريد

استراليا

ج. س. مارتن ، المستشار (المالي) ، سفارة استراليا
Godesberger Allee 107, 5300 Bonn , في
المانيا (جمهورية - الاتحادية)

هـ . ر . سيكومب ، الممثل الدائم المناوب ، سفارة استراليا ،
Mattiellistrasse 2-4/III, 1040 Vienna
النمسا

اسرائيل

دوف هينزودورف ، نائب مدير عام بنك اسرائيل للتنمية الصناعية
2 Dafna Street, Tel-Aviv

اكوادور

جيرمانيكو سالجادو ، سفير اكوادور ،
Principe de Vergara 73, 7 Piso,
مدريد ، اسبانيا

بابلو اندرادي ، المستشار التجاري والاقتصادي في سفارة اكوادور ،
Francisco Suarez no.14, 7 Piso,
مدريد ، اسبانيا

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

البرت دورمانز، مدير رابطة المصارف الألمانية
Mohrenstrasse 35-41, D-5000 Cologne 1

يواكيم هانيبل ، الوزير المستشار ، الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي
Im Pfirsichgarten 23, Bonn

ويلفريد ر . كوشوريك ، الوزير المستشار ، وزارة المالية الاتحادية
Grau-Rheindorfer Strasse 108, D-5300 Bonn 1

جوزيف شتادلباور ، كبير الاقتصاديين
Kreditanstalt Für Wiederaufbau, Palmengartenstrasse 5-9, D-6000 Frankfurt/Main

جونتر شتولزنبرج ، مدير
Hermes Kreditversicherung, Friedens-allee 254, D-2000 Hamburg 50

اندونيسيا

ساميانج جاتميكو ، رئيس قسم تعزيز الاستثمار ، وزارة الصناعة ، جاكارتا
Jalan Kebon Sirih 36,

ساراجيه ماردين ، مدير العلاقات المالية الدولية ، وزارة المالية ، جاكارتا
Jalan Lapangan banteng Timur No. 2,

سواتجو ، مستشار سفارة اندونيسيا
Calle del Cinca 13, Madrid-2
اسبانيا

ايران (جمهورية - الاسلامية)

سيد شريف فلاحية رضوي ، عضو مجلس ادارة مصرف الصناعة والمناجم ، ٥٩٣ ، شارع حافظ ، طهران
علي فارزين ، المدير المالي ، مصرف الصناعة والمناجم ، ٥٩٣ ، شارع حافظ ، طهران
سيد أحمد مير - مطهري ، خبير ، بنك ايران المركزي ، شارع الفردوسي ، طهران
كوروش روحي ، المدير المختص بشؤون المنظمات الدولية ، وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية ، شارع داوار ، مبنى هلال أحمد ، طهران

ايرلندا

بادرايك كولينز ، سكرتير أول ، سفارة ايرلندا ،
Claudio Coello 73,
مدريد ، اسبانيا
مايكل جون مورفي ، عضو مجلس الادارة المنتدب
Allied Irish Banks Ltd., Bancentre, Dublin 4

ايطاليا

مونزيو جوجليلمينو ، مستشار بوزارة الخزانة
Via Lemonia 127, A/1 Rome
سيزاري فريتللي ، رئيس قسم التعاون مع البلدان النامية ، بالمعهد الايطالي للتجارة الخارجية
Via Liszt 21, Rome

باكستان

محمد يونس خان ، السكرتير الثاني بسفارة باكستان ،
José Ortega y Gasset 5,
مدريد اسبانيا ،

البرازيل

راؤول ادسون الميدا باريتو ، مدير
Banco do Nordeste do Brasil S.A., P.O.Box [illegible] Rua Major Facundo 500, Fortaleza, Ceara

جيساريو ميلانتونيو ، سكرتير أول ، سفارة البرازيل ،
Oficina Comercial 7° Piso, Jacometreso 4, Madrid 13,
اسبانيا

البرتغال

انطونيو بروينكا فاراو ، نائب مدير ،
Banco de Fomento Nacional, Rua Mouzinho da Silveira 36, 1200 Lisbon

لويس فيليب الفيس مونتيرو ، خبير ،
Banco de Fomento Nacional, Rua Mouzinho da Silveira 36, 1200 Lisbon

ماريو مارتن جوبيا ، مدير عام ،
Orveg - Exportação e Importação , 69 - 2° - D^I . Rua Rodrigues Sampaio, 1100 Lisbon

كارلوس باشيكو جورج ، موظف أقدم ، بانكو دي بورتشوجال ، لشبونة ،
Rua do Comercio 148,

هلدر اولفيرا ، نائب مدير ، بانكو دي فومنتو ناسيونال ،
Rua Mouzinho da Silveira 36, 1200 Lisbon ,

سيلفينو تومي بابفا لوبيس ، مدير بانكو دي بورتوجال ، لشبونة
Rua do Comercio 148, 1300 Lisbon,

جوزيه دي ماتوس توريس ، عضو مجلس ادارة بانكو دى بورتوجال،
Rua do Comercio 148, 1300 Lisbon,

بلجيكا

جاستون لسفسك ، ملحق أول ، الادارة العامة للتعاون والتنمية
5 place du Champ de Mars, 1050 Bruxelles,

أرمان كولي ، رئيس الاتحاد العام للنقابات الليبرالية في بلجيكا
95 boulevard Albert, 9000 Ghent

فرنسيس دى سوتر ، ممثل بنك بروكسل لامبرت في مدريد ، اسبانيا ،
Paseo de la Castellana 18, 4° Piso, Madrid-1,

باي دي باسومبيير ، سكرتير سفارة ، بالسفارة البلجيكية في مدريد، اسبانيا ،
Paseo de la Castellana 18, 6° Piso, Madrid-1

بلغاريا

خريستو ب ، ستويانوف ، سكرتير ثالث ، سفارة جمهورية بلغاريا الشعبية
Santa Maria Magdalena 11, Madrid 16 ، اسبانيا

بنن

دوسو سابيرينين لوكوسو ، الاداري المدني ، بوزارة الصناعة والمناجم والطاقة،كوتونو
بنوا رانو ، نائب مدير عام ، بنك بنن للتنمية ، ص . ب . (٣٠٠)، كوتونو

بولندا

جان بلاك ، نائب الملحق التجاري ،بمكتب المستشار التجاري في سفارة بولندا،
Avenida Doctor Arce 25, Madrid 2,
مدريد ، اسبانيا

بوليفيا

ارماندو كورنيجو اجوير ، مستشار ، بسفارة بوليفيا في مدريد
Juan Ramón Jimenes 2,
مدريد ، اسبانيا

بيرو

جايم ستيجليتش ، مستشار بدرجة وزير مفوض ، بسفارة بيرو
Principe de Vergara 36 - 5° , مدريد ، اسبانيا
كارلوس باريوس ، مستشار اقتصادي ، بسفارة بيرو
Principe de Vergara 36 - 5° , مدريد ، اسبانيا

تايلند

آري انهاسورن ، نائب المدير العام ، وزارة الصناعة ، بانكوك ،
Rama VI Road,
باديتباي ميكون - ايام ، مدير المعهد الشمالي للخدمة الصناعية ، ادارة التعزيز الصناعي ، وزارة الصناعة ،
Tunchotel Road, Chiangmai
انوبراسيث تابانالونج ، خبير اقتصادي ، وزارة المالية ،جراند بالاس بانكوك

تركيا

اكرم باكدمرلي ، نائب وكيل منظمة التخطيط الحكومية ، انقره ،
أورهان ألتان ، مدير عام بنك التنمية الصناعية والتسليف ، استانبول ،
SYKB, Barbaros Bldg. , Akdozan Sok 41, Besiktas
عاصم تمرجيل ، مستشار السفارة التركية في مدريد
Monte Esquinaz 48, Madrid-4,
مدريد ، اسبانيا

تشيكوسلوفاكيا

جيري فيتروفسكي ، مدير ادارة العلاقات الخارجية ، وزارة المالية ،
براغ
فاكلاف زاهالكا ، مدير البنك التجاري التشيكي ،
Novorosijska 18, Prague 10

تونس

عبد الفتاح جمل ، مدير ادارة ، بوزارة الاقتصاد الوطني ، تونس
كامل غربي ، رئيس ادارة الخدمات ، بوزارة الاقتصاد الوطني

الجزائر

مولود تهامي ، مصرف التنمية الجزائري ،
٣٨ ، شارع فرانكلين روزفلت ، الجزائر

الجماهيرية العربية الليبية

مازن عبد السلام أدهم ، مدير عام التخطيط ، أمانة الصناعات الثقيلة ، طرابلس

جمهورية تنزانيا المتحدة

ولفريد لوساتا يناتشيا ، المدير بالنيابة للاستثمارات الصناعية وتنفيذ المشروعات
وزارة الصناعة، ص . ب . ٩٥٠٣
دار السلام ،

جمهورية الكاميرون المتحدة

ميشيل بم ، ملحق تجاري بسفارة الكاميرون ، في جمهورية ألمانيا الاتحادية ،
Rheinallee 76, 5300-Bonn,

جمهورية كوريا

دونجسون بارك ، المستشار والممثل الدائم المناوب للبعثة الدائمة لجمهورية كوريا
لدى المنظمات الدولية في فيينا ، النمسا
Reisnerstrasse 48, 1030 Vienna
جن كيو دو ، نائب مدير مصرف كوريا للتنمية ، سيول
تشانج - هو لي ، سفارة جمهورية كوريا في مدريد ،مدريد ، اسبانيا
Paseo de la Castellana 126,
دونج كيوم بي ، مدير قسم المنظمات الدولية ،
وزارة المالية ، سيول

الدانمرك

هننج دافيد هولست ، المدير الاقليمي ، صندوق التصنيع للبلدان النامية ،
Bremerholm 4, DK-1069
كوبنهاجن
بول كاريس ، مدير اتحاد الصناعات الدانمركية ،
H.C. Andersens Boulevard, DK-1593
كوبنهاجن
ستن ليلهولت ، الممثل الدائم ، بعثة الدانمرك الدائمة لدى اليونيدو ، النمسا
Führichgasse 6, 1010 Vienna,

زائير

مبايا كاديبيبوي جانبي، سفارة زائير في مدريد ، مدريد ، اسبانيا
Av. Doctor Arce 7,

ساحل العاج

انتوني كانجاه ، نائب المدير العام ، ابيدجان
Crédit Côte d'Ivoire,

السنغال

الشيخ نيدياني ساخو ، الرئيس ، المدير العام، للجمعية الوطنية للدراسات والترويج الصناعي ، ٤ شارع مانوري، ص . ب . ١٠٠ ، داكار

السودان

سليمان ابو دامر ، نائب مدير الادارة المالية والاستثمار ، وزارة الصناعة
ص . ب ٢١٨٤ ، الخرطوم

السويد

جونار ريبرانت ، نائب وكيل وزارة الصناعة ، استوكهولم
لارس أولوف لينندجرن ، خبير اقتصادي ، اتحاد عام نقابات العمال السويدية ،
S-10553 Stockholm
ستافان اولوف اولسون ، نائب الرئيس المساعد ، الادارة الدولية ، استوكهولم ،
PK Banken

سويسرا

جان باراس ، الممثل الحكومي ، ادارة التعاون والتنمية والمعونة الانسانية ، وزارة الخارجية الاتحادية ، بيرن CH-3033 Berne

جوان برناردو بيكر ، ممثل شركة المصرف السويسري في مدريد ، اسبانيا ، Alcalá 95, Madrid 9,

ادريان حنيهم ، مندوب رابطة فوروورت السويسرية للصناعة والتجارة CH-5401 Baden

جان هوبير ، الممثل الحكومي بالمكتب الاتحادي للشؤون الاقتصادية الافريقية ، الادارة الاتحادية للاقتصاد العام ، CH-3003 Berne

بول زيش ، مدير ، بيرن ، Kantonalbank

الصين

جانج بنجيان ، رئيس قسم بوزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، بيجنج

وانج يونج جيان ، المستشار التجاري ، سفارة جمهورية الصين الشعبية ، في اسبانيا Arturo Soria 111, Madrid 33

جيانج يودان ، الملحق التجاري ، سفارة جمهورية الصين الشعبية ، في اسبانيا ، Arturo Soria 111, Madrid 33,

غواتيمالا

سيلفيا انجيليكا مورااليس مارتينيز ، مديرة وحدة قطاع التخطيط الصناعي ، بوزارة الاقتصاد ، 5a Calle 4-56 Zona 1, Ciudad de Guatemala,

اوسكار ديبون ايديبون، رئيس ادارة التخطيط والتقديرات بوزارة الاقتصاد، 5a Calle 4-56 Zona 1, Ciudad de Guatemala,

غينيا

باليلو باري ، نائب المدير المالي للمشروعات ، وزارة الصناعة ، كوناكري

فرنسا

دانييل جيرو ، مدير مدني ، ادارة المالية ، وزارة الاقتصاد والمالية ، مدريد ، اسبانيا Dano 16,

هيرفي بولو ، ادارة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، وزارة العلاقات الخارجية ، باريس ، 37 quai d'Orsay, 75007

جان بيير دو بريسوار ، مفتش بالصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي ،
233 boulevard St. Germain, 75007 Paris
ايتين برات ، موظف مالي ،
Elf-Aquitaine, Tour Aquitaine, Courbe Voie la Défense, 92080 Paris
هنري روزنفلدر ، مدير مصرف الاتحاد الأوروبي ، باريس
4 rue Gaillon, 75002,
فيليب بيرييه ديلاه باتي ، نائب الممثل الدائم ببعثة فرنسا الدائمة لدى اليونيدو،
النمسا ,Walfischgasse 1, 1010 Vienna

الفلبين

داكيلا فوناسيير ، نائب وزير بوزارة الميزانية ،
مالاكانانج ، مانيلا ،
بيت اكسكالانتي فازكيز ،
Agregado Comercial, Ministerio de Comercio e Industria, Makati, Metro Manila

فنزويلا

رايزا بورتون ، رئيس بنك الائتمان الصناعي ، كاراكاس
Torre Central, PH, Avenida Luis Roche, Altamira
خوسيه لويس بونميزو وينكلسوهان ، مستشار بدرجة وزير ، سفارة بنزويلا ، مدريد
Capitan Haya 1,Piso 13, Madrid-20 ، اسبانيا
جوستافو رودريجيز كامبوس ، مدير الائتمان ، في بنك الائتمان ، كاراكاس
Torre Central, Avenida Luis Roche, Altamira

فنلندا

ماتي جوهاني ساليماكي ، عضو مجلس ادارة ،
FINNFUND, Unioninkatu 30, Helsinki 17
اركي بورامو ، المفوض التجاري ، سفارة فنلندا ، مدريد ، اسبانيا ،
Peña del Sol 13
سامبسا سارالاختو ، اتحاد الصناعات الفنلندية
Etelaranto 10, SF-00130 Helsinki 13

قبرص

جورج هاجيجورجيو ، كبير مديري بنك قبرص للتنمية ، نيقوسيا ،
P.O.Box 1415, 23 Crete Street

ليبيريـــا

جاياه ماسكوي جالارو ، نظير / المحلل المالي وخبير البنك الدولي .

ماليزيـــا

حسين فيصل ، المدير العام الأول (بنك ماليزيا للتنمية) كوالا لامبور ،
Bank Pembangunan Malaysia BHD, 9th floor, MOCCIS Building, 17 Jalan Melaka

مصـــر

أحمد السيد ناصر ، المسؤول التجاري ، سفارة مصر ، اسبانيا ،
'01 C.Velazquez, Madrid 1,
شوقي النحاس ، مدير التخطيط الصناعي، المؤسسة العامة للتصنيع ، ٦ شـــارع خليل أغا/جاردن سيتي ، القاهرة

المكسيك

جوزيه اجناسيو جوتييريز ، مندوب سفارة المكسيك ،
Castellana 93-7°
لويزا تريفينو هويرتا ، مندوبة سفارة المكسيك .
Castellana 93-7°

المملكة العربية السعودية

صالح أ . النعيم ، مدير عام الصندوق السعودي للتنمية الصناعية،
ص . ب ٤١٤٣ ، الرياض

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

كنيث جورج فراي ، ممثل الحكومة لدى ادارة التنمية فيما وراء البحار ،
Eland House, London SW1
جون بول كالغرلي ، خبير اقتصادي ،
American Express Bank, 120 Moorgate, London EC2P 2JY
بيتر جون دوهرن ، مدير اداري ،
Commonwealth Development Finance Company Ltd. , Colechurch House, 1 London Bridge walk, London SE1 2SS .
كريستوفر انجهام ، سكرتير أول ، الممثل الدائم المساوب ، البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ولدى منظمات الأمم المتحدة في فيينـــا، النمسا ،
Reisnerstrasse 40, 1030 Vienna
روبن س . مارتن ، مساعد مدير
Standard Chartered Merchant Bank, 33/36 Gracechurch Street, London EC3 ,

(يتبع)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (تابع)

روبرت م . مسلنسكي ، مدير مساعد ،
Morgan Grenfell and Co. Ltd. , 23 Great Winchester Street, London EC2 ,

موريتانيا

عبد الشيام ، مدير الصناعة ، وزارة الصناعة والتجارة ،
نواكشوط

النرويج

جوني جونسن ، المدير العام، بنك كريستيانيا ،
Torvgt. 2, Oslo 1
اودفار ستن رونسن ، مدير الشؤون الصناعية والتجارية ، الوكالة النرويجية للتنمية الدولية ،
P.O. Box 8142, Oslo 1

النمسا

جيرهارد كوسوليتش ، مدير قسم ،
Zentralsparkasse und Kommerzial-bank Wien, Invalidenstrasse 2, A-1030 Vienna
فرانز كارل ريجر ، مدير ،
Bundeskammer der gewerblichen Wirtschaft, Stubenring 12, A-1010 Vienna

نيجيريا

ريموند هيمين اهيمبي ، مراقب التعزيزات الاستثمارية ، المصرف النيجيري للتجارة والصناعة ، ص.ب . ٤٤٢٤ ، لاغوس ،
دولابو أ . كامسون ، مدير التسويق ، لاغوس ،
Ezzokay Enterprises Ltd. , P.O.Box 1720, Surulere

نيوزيلندا

جاري جيمس اندرسون ، مدير الشركة المالية للتنمية ، أوكلاند ،
Box 8862 ,
بيتر ايان فيرجوسون ، المدير الاقليمي ، الشركة المالية للتنمية ، أوكلاند ،
Box 8862 ,

هايتي

سانيتي دبسير ، مديرة ادارة الصناعة ، وزارة التجارة والصناعة ،
24 rue Légitime, Champ de Mars, Port-au-Prince

(يتبع)

هايتي (تابع)

ادوين انوست : مدير شعبة الدراسات والبحوث بالمكتب الوطني لتشجيع الاستثمار ،
Rue Légitime, Port-au-Prince

هنري روبرت سيفير ، رئيس ادارة تحفيز الصناعة ، وزارة التجارة والصناعة ،
24 rue Légitime, Champ de Mars, Port-au-Prince

الهند

ديفندرا ر . مهتا ، سكرتير مشارك (المالية الصناعية) ، ادارة الشؤون الاقتصادية
وزارة المالية ، مبنى جيوان ، ديب ، نيودلهي ،
10, Parliament Street

برادیب کومار کابور ، سكرتير ثالث ، سفارة الهند ، مدريد ، اسبانيا ،
Calle Velazquez 93,

هندوراس

جوستافو فو بنيالبا ، مدير قطاعات الانتاج بالمجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي ،
Consuplane, Calle Real, Comayagüela DC

هولندا

ويليم فكتور سميتس ، وزارة الخارجيه
Plein 23, The Hague

بيتر ب . اوفربيك بلويم ، وزارة الشؤون الاقتصادية ، لاهاي ،
Bernidenhouseweg, 20,

بينتو برام دي ويت ، عضو مجلس الادارة المنتدب ، شركة التمويل الهولندية للبلدان النامية
Nassavlean 25, Gravenhage

ارنولد ج . لوفكنز ، مدير المشروعات للمهندسين الاستشاريين الهولنديين ، لاهاي ،
Javastraat 48

الولايات المتحدة الأمريكية

بروستر ر . هيمنواي ، مستشار ، الممثل الدائم المناوب ، بعثة الولايات المتحدة الدائمة لدى اليونيدو ، النمسا ،
Kundmanngasse 21, 1030 Vienna

جيرالد ت . وست ، نائب رئيس لشؤون التنمية ، واشنطن ،
Overseas Private Investment Corporation (OPIC), 1129 20th Street,

اليابان

ايتسو تشزيكي ، كبير ممثلي بنك اليابان الصناعي ، طوكيو ،
1-Marunouchi, Chiyoda-Ku,
تاكاو كيتاباتا ، سكرتير أول ، السفارة اليابانية ، في اسبانيا ، مدريد، اسبانيا،
Joaquin Costa 29,
توشيهيرو أراكي ، سكرتير ثالث ، السفارة اليابانية ، في النمسا ، النمسا ،
Argentinierstrasse 21, 1040 Vienna
هيروشي أونو ، الباحث ، وزارة التجارة الدولية والصناعة ، سفارة اليابان ،
مدريد، اسبانيا ،
Joaquin Costa 29,

اليمن

عبد الله محمد العمري ، مدير ، مزارع دواجن العمري ص.ب ٣٦٢
صنعاء
محمد احمد السعيدي ، وزارة الاقتصاد والصناعة ،
صنعاء
عبد الواحد ثابت ، رئيس مجموعة شركات اخوان ثابت ، ص.ب ٣٣٣٧
الحديدة

اليمن الديمقراطية

فضل حسون يحيى، وكيل وزارة مساعد بوزارة الصناعة ، منطقة الكريتر ،
عدن

يوغوسلافيا

ميودراج زيسيفيتش ، نائب الرئيس التنفيذي ، وعضو مجلس الادارة ،
Udruzena Beogradska Banka, 2 Knez Mihajlova, 11000 Belgrade

اليونان

كارالامبوس مكاريديس ، المستشار الاقتصادي والتجاري ، سفارة اليونان ،
Avenida Dr. Arce 22, Madrid 2,
اسبانيا

المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

جابرييل جورمان ، مدير ، مدريد ، اسبانيا
Cooperación Científico-Técnica, Instituto de Cooperación Iberoamericana,
Ciudad Universitaria, Avenida los Reyes Católicos,

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

هو مالا م . ت . ابوسونجو ، موظف مختص بالشؤون الاقتصادية ،
مبنى الأمم المتحدة ، تايلند
Rajdamnern Avenue, Bangkok-2,

منظمة العمل الدولية

رينيه كيرزبوم ، فرع السياسات التدريبية ، ادارة التدريب ، سويسرا
4 route des Morillons, CH-1211 Geneva 22,

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مايكل نويل توبين ، أقدم موظف للشؤون الاقتصادية ، قسم الأموال والمالية والتنمية ، قصر الأمم المتحدة ، جنيف ، سويسرا

المنظمات الحكومية الدولية

البنك الدولي الأمريكي للتنمية

ايلوي كارثيا ، ممثل في المملكة المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
1 Angel Court, London EC2R 7HJ,

مركز التنمية الصناعية

جينز موسجارد ، مدير ، بلجيكا
Rue de l'industrie 28, B-1040 Bruxelles,

أمانة الكمنولث

دون بنسو ، الموظف المختص بالشؤون الاقتصادية ،
Marlborough House, Pall Mall, London SW.Y 5HX,
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

الجماعة الاقتصادية الأوروبية

ريتشارد جون ويات ، مدير الادارة العامة للعلاقات الخارجية ،
Commission of the European Communities, 200 rue de la Loi, B-1040 Bruxelles,
بلجيكا

المركز الدولي للمشروعات العامة في البلدان النامية

اوجستين بابيتش ، كبير المستشارين ، يوغوسلافيا
Temisvarska 5a, Belgrade

المصرف الاسلامي للتنمية

محمد أحمد رئيس المشروعات الصناعية ، ص.ب ٥٩٢٥ ،
جدة ، المملكة العربية السعودية

بنك الاستثمار للدول الاسكندنافية

بير آسمندرود ، نائب رئيس يونيونجست ٣٠ ، ص.ب ٢٤٩ ،
SF-00171 Helsinki 17,
فنلندا

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

ديمتريوس جيرميدس ، رئيس برنامج الاستثمار المصرفي الدولي الخارجي ،
OECD Development Centre, 94, rue Chardon-Lagachem Paris 75016
فرنسا
جورج هاتسن ، المدير المسؤول ، قسم التعاون الانمائي ، ادارة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ،
2 Rue André Pascal, F-75775 Paris Cédex 16,
فرنسا

منظمات غير حكومية

الجمعية الأمريكية اللاتينية للمؤسسات المالية للتنمية

كارلوس جاراثيا يوري ، سكرتير عام ، ليما ، بيرو
Paseo de la Republica 3211, San Isidro ,

الاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة

ماجي بونسيت الفاريس ، جنيف ، سويسرا

Avenue Jean Tremblej 16,

الاتحاد العالمي للمؤسسات المالية للتنمية

خوسيه اليساس جاليجوس ، سكرتير عام ،

Paseo del Prado 4, Madrid-14,

الاتحاد العام الدولي لنقابات العمال

ديستر واجنر - بلجيكا

27-41 rue Montagne aux herbes Potagéres, B-1000 Bruxelles ,

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

وثائق رسمية

القضية رقم ١ :	هل هناك فجوة كمية ونوعية في تدفقات التمويل الخارجي للاستثمار الصناعي في البلدان النامية ؟	ID/WG.337/4
القضية رقم ٢ :	كيف وإلى أي مدى تستطيع الآليات والمؤسسات القائمة تقديم تمويل صناعي اضافي للبلدان النامية ؟	ID/WG.337/2
القضية رقم ٣ :	هل يمكن التغلب على الفجوة الصناعية المحتملة عن طريق تطوير مفاهيم مستحدثة تؤدي الى قبول آليات جديدة و/أو مؤسسات ؟	ID/WG.337/1
ورقة معلومات أساسية		ID/WG.337/3

ورقات للمعلومات

أثر السياسات الاقتصادية الشاملة التي تنتهجها البلدان الصناعية على فرص التنمية	UNIDO/PC.44
تشريح مفهوم " الخطر الذي يتحمّله البلد " في اطار الدين الخارجي للبلدان النامية	UNIDO/PC.45
حدود وفرص نظام التمويل الدولي	UNIDO/PC.46
المتطلبات المالية للاستثمار الصناعي في البلدان النامية حتى عام ٢٠٠٠	UNIDO/PC.47
تمويل صناعي غير مشروط وملائم للبلدان النامية	UNIDO/PC.48
دراسة حالة التمويل الانمائي الصناعي : اسبانيا	UNIDO/PC.53
سياسات وكالات الائتمان التصديرية في تمويل المركب التدريبي في المشروعات الصناعية	UNIDO/PC.54
خبراء ماليون للمفاوضات بشأن المشروعات	UNIDO/PC.55
تأثير متغيّرية أسعار الصرف والفائدة على التنمية الصناعية	ID/WG.334/2
تقرير الاجتماع التحضيري العالمي للمشاورات الأولى بشأن التمويل الصناعي	ID/WG.334/8
كيف تكون مقارنة التكاليف بالفائدة " علمية " ؟	ID/WG.358/5

- - - - -